الحدث

تشارك إيران وأميركا في مباحثات فيينا بشأن الملف النووي، اليوم الثلاثاء، «بمشروعين مختلفين»، إذ إن طهران تخوف من أن تفقد «أهم أوراق الضغط إذا قبلت بمبدأ الخطوة بالخطوة»، وهو الأمر ذاته بالنسبة لواشنطن إذا رفعت كامل العقوبات، وهو ما تتمسك به إيران

الاتفاق النووي

إيران تمهّد لفشل محادثات فيينا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

على الرغم من أن اجتماع يوم الجمعة الماضي لأطراف الاتفاق النووي المتمثلة بمجموعة «4+1» (الصين وفرنسا وروسيا وألمانيا) من جهة وإيران من جهة ثانية، وهو الثاني من نوعه بعد فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية، قد شكل المؤشر الأبرز على كسر الجمود لو جزئياً في هذا الملف، خصوصاً مع الاتفاق على عقد محادثات في فيينا اليوم الثلاثاء، بحضور أميركي ومن دون أي محادثات مباشرة بين الوفدين الإيراني والأميركي، إلا أن تطورات الساعات الماضية قللت من التفاؤل بخصوصه. وتعززت هذه الأجواء، بعدما مهدت طهران، ضمناً أمس الإثنين، لفشل المحادثات في فيينا اليوم عبر تقليلها من أهميتها وتمسكها بشرطها رفع العقوبات الأميركية أولاً. وتقرر خلال اجتماع يوم الجمعة الماضي، والذي عقد افتراضياً، استكمال المباحثات النووية، اليوم الثلاثاء، «حضورياً» في فيينا، بمشاركة الطرف الأهم في الأزمة، أي الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للمرة الأولى منذ انسحابها من الاتفاق عام 2018. لكن بعد رفض الجانب الإيراني «القاطع»، فلن تشارك واشنطن في مباحثات فيينا في إطار شامل يجمع جميع أطراف الاتفاق النووي بما فيها طهران، بل أن يلتقيا في نهاية المطاف ليشكلا مساراً واحداً. ومن المقرر أن تجري أطراف الاتفاق النووي مباحثات بشكل منفصل، مع الوفد الأميركي برئاسة المبعوث للشأن الإيراني روبرت مالي، والوفد الإيراني برئاسة نائب وزير الخارجية عباس عراقجي.

وحاول المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين، التقليل من أهمية اجتماع فيينا اليوم، مؤكداً أنه لا يختلف عن الاجتماعات السابقة. وقال، في مؤتمر صحافي، إن الإجتماع الدوري للجنة «4+1» وإيران «كان من المقرر أن ينعقد خلال مارس/آذار الماضي لكنه انعقد الجمعة الماضي بشكل افتراضي، ويتواصل في فيينا الثلاثاء لاستكمال المباحثات». وأكد أن بلاده «لن تجري أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع أميركا في فيينا أو أي مكان آخر»، مشيراً إلى أن جدول أعمال هذه المباحثات «هو رفع العقوبات الأميركية الظالمة على إيران، وكيفية تنفيذ التعهدات بالاتفاق النووي من قبل الأطراف الأخرى» موضحاً أن «المباحثات فنية وحقوقية». وأضاف: «غداً (اليوم) سيتضح أن مجموعة 4+1 يمكنها تأمين منافعنا من الاتفاق أم لا»، لافتاً إلى أن طهران ترحب «إذا ارادت أميركا تصحيح مسارها الخاطئ»، مع التأكيد على ضرورة رفع جميع العقوبات والتحقق من رفعها قبل عودة إيران إلى تعهداتها النووية.

وفي حين أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، أمس، أن بلاده تتوقع أنطلاق مفاوضات غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بعد لقاء فيينا، مشيراً إلى احترام موسكو لقرار طهران عدم إجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الأميركي، نقلت مواقع إخبارية روسية عن مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية، ميخائيل أوليانوف، قوله إن موسكو مستعدة للمساعدة في تسهيل اتصالات غير مباشرة بين الجانبين عند الضرورة.

في موازاة ذلك، تبدو الأجواء في الولايات المتحدة أقل تفاؤلاً. وفيما كتب المبعوث الأميركي الخاص لإيران روبرت مالي، في تغريدة يوم الجمعة الأولى عقب الاجتماع الافتراضي الذي انعقد أن «هذه خطوة أولى»، مشيراً إلى أن «المباحثات الصعبة أمامنا، لكننا على الطريق الصحيح»، ذكرت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» أمس الإثنين أن الرئيس الأميركي جو بايدن يواجه معضلة بشأن الملف النووي الإيراني، مشيرة إلى أن بوسعه أن يتباطأ، ويخاطر بانداع حرب وانهيار المحادثات، أو يتحرك بسرعة، حتى لو كان ذلك يعني صفقة معيبة ربما تضر جدول أعماله داخلياً. وذكرت الصحيفة أن بعض المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» يعتبرون أن حدة التوترات مرتفعة لدرجة أنه لا يمكن تأمين أي اتفاق.

اعتقال «عملاء»

أعلنت السلطات الإيرانية، أمس الأثنين، أنها اعتقلت «عميلا» للاحتلال الإسرائيلي و«عدة عملاء» آخرين عملوا لصالح أجهزة استخبارات دول أخرى. ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء عن المدير العام للاستخبارات في محافظة أذربيجان الشرقية، من دون ذكر اسمه، قوله إن الامن اعتقل هؤلاء «الجواسيس» بالمحافظة، من دون ذكر تاريخ الاعتقال او اماكن التجسس او تسمية الدول الاخرى التي تجسس هؤلاء لصالحها.

للحديث تتمة...

عن تجاهل حصار تعز

زكريا الكمالي

فقدت الحكومة اليمنية الشرعية كافة مقومات الحكومات أو الجماعات الحاكمة، وليس من الإجحاف القول إنها لم تعد تستحق حتى لقب «ولي أمر» لأسرة مكونة من عدة أفراد، فكيف هو الحال عندما تكون مسؤولة عن بلد تعداده 30 مليون نسمة، أو 10 محافظات محررة تخضع لسيطرتها، على الورق بالطبع.

طرحت السعودية وقبلها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، مبادرات لحل الأزمة اليمنية، اختزلت جميعها الملف الإنساني في مطار صنعاء، وميناء الحديدة، والملف العسكري في وقف الغارات الجوية مقابل وقف الهجمات الحوثية عبر الطائرات المسيرة والصواريخ ومعركة مأرب. لم تتطرق أي مبادرة مطروحة، حتى وإن كانت جميعها فاشلة إلى الآن، الملف تعز، سواء بشأن مسألة الحصار المفروض على المدنيين منذ نحو 6 سنوات، أو في ما يتعلق بوقف القتال فيها. وحتى الحكومة الشرعية، التي كانت تقايض رفع الحظر عن مطار صنعاء، برفع الحصار الحوثي عن مدينة تعز، لم تقدّم أي دليل على أنها على قيد الحياة، سوى بالبصم بالأصابع العشر على ما تقوله السعودية.

لقد تفقّد «الشرعية» القدرة على تأمين مقراتها في عدن فحسب، بل فقدت القدرة على إبداء وجهات النظر أيضاً. تحولت تعز منذ الأيام إلى مدينة منكوبة. لا نشاط فيها، سوى لحفر القبور بعد أن افترسها وباء كورونا، ولا همّ للسكان سوى توفير اسطوانات الأوكسجين إلى منازلهم، خصوصاً أنّ غالبية الحالات التي تصل إلى مراكز العزل تفارق الحياة نتيجة نفاد مادة الأوكسجين. بدلاً من السارعة إلى تقديم أزمة تعز إلى صدارة أي مبادرة مطروحة على الطاولة، ورفع الحصار الذي يقف وراء تدهور القطاع الصحي والاقتصادي والإنساني الحاصل داخل المدينة، يناقشون وجهات الرحلات التي ستنطلق من مطار صنعاء، وما إذا كانت ستشمل المقاصد الحوثية في طهران ودمشق وبيروت، أم لا. هناك مؤامرة جماعية على تعز، ويبدو أن الاتهامات الموجهة للحكومة الشرعية، بشأن الاحتفاظ بمسألة حصار المدينة كورقة للاستغلال السياسي، ليست مجافية للحقيقة. أما الملیشیات الحوثية التي تصف الحظر المفروض على مطار صنعاء، وميناء الحديدة بأنه خارج على كل القوانين والمألوف في تاريخ الحروب، ولا تجيزه حتى قوانين النازية، كما جاء على لسان القيادي الحوثي عبد الملك العجري، لا تجد حرجاً في قول ذلك وهي تفرض حصاراً لا أخلاقياً على سكان تعز منذ 6 سنوات، وتزرع ألغاماً في تخوم المدينة، بما يكفي لتفجير كوكب.

تتمسك إيران بمطلب رفع العقوبات الأميركية أولاً (عصا كنارى/فرانس برس)

نائب إيراني: نحن أقوى بعد التوقيع على وثيقة التعاون مع الصين

روبرت مالي: المباحثات الصعبة أمامنا، لكننا على الطريق الصحيح

مالكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الجانب الإيراني يرحب بعودة الإدارة الأميركية إلى الاتفاق النووي، وأن هذه العودة لا تحتاج إلى التفاوض أو أن تكون وفق مبدأ «خطوة خطوة»، وهو مبدأ أكدت السلطات الإيرانية رفضها له عدة مرات خلال الأيام الأخيرة. الرفض الإيراني لهذا المبدأ يعود إلى مخاوف من خسارة الأوراق من دون الحصول على شيء، إذ يقول مالكي إن «إيران لو دخلت هذا المسار لن تربح ولن تحصل على أي شيء». ويضيف: «لم يعد هناك أي شيء فيما يتعلق بالاتفاق النووي لنتفاوض عليه»، مشيراً إلى أن «الملف قد أغلق» عام 2015، مؤكداً أن الموقف الإيراني هو «رفع جميع العقوبات والتحقق منه قبل العودة إلى التعهدات النووية».

ويرى مالكي، وهو دبلوماسي سابق أيضاً، أن «الجانب الأميركي يسعى للحصول على تنازلات من إيران لاستهلاكها داخلياً لتبرير عودته إلى الاتفاق النووي»، مستبعداً مرونة إيرانية خلال مباحثات فيينا أو أي مباحثات تليها لاحقاً، فيما يتعلق بشرط «رفع العقوبات بالكامل ومرة واحدة، والتحقق منه عملياً». وفي السياق، يعتبر مالكي أن «لا شيء في الجعبة الأميركية، وهي أصبحت فارغة، لكن جعبتنا ممتلئة» في إشارة إلى «أوراق القوة» التي يقول إن طهران تمتلكها في المباحثات، وعازياً إليها زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي، نهاية فبراير/شباط الماضي، عشية تعليق إيران البروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة على برنامجها النووي، الذي تعهدت به «طوعاً» بالاتفاق، قبل وقف العمل به اعتباراً من 23 فبراير الماضي.

كما يرى النائب الإيراني المحافظ، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن «إيران اليوم في وضع أقوى» بعد التوقيع على وثيقة «التعاون الشامل» بين طهران وبكين من قبل وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، خلال زيارته العاصمة الإيرانية نهاية الشهر الماضي. ويربط مالكي التحركات الدبلوماسية الأخيرة لإحياء الاتفاق النووي واجتماع الجمعة الماضي، واجتماع اليوم، بـ«القلق» الإيراني من توسيع العلاقات الإيرانية الصينية، مشيراً إلى أن تلك التحركات مدفوعة بهذه المخاوف.

وتشارك إيران والولايات المتحدة في مباحثات فيينا «بمشروعين مختلفين»، حسب الخبير الإيراني البارز هادي خسروشاهين. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن واشنطن تتحرك «وفق مبدأ خطوة بخطوة، والتكتيك التفاوضي الأكثر مقابل الأكثر» لكن «طهران تطالب بعودة متزامنة للطرفين في خطوة واحدة». ويعتبر خسروشاهين أن ذلك «دليل على ظهور مرونة في مواقف الطرفين»، غير أنه يؤكد، في الوقت ذاته، أن «اختلاف الخطط هذا يُظهر أن الثقة بالبعض لا تزال مفقودة أيضاً»، مشيراً إلى مخاوف إيرانية من أنه «إذا ما قبلت بمبدأ الخطوة بالخطوة فقد أهم أوراق الضغط التفاوضية، وهو تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المائة وتشغيل أجهزة الطرد المركزي المتطورة».

وبالتالي، فطهران قلقة من أنه في حال قبولها بالتخلي عن هذه الأنشطة النووية راهناً، ستفقد أوراقها الضاغطة مستقبلاً، إذا طرح الطرف الآخر مطالب أكثر لتعديل الاتفاق النووي والدور الإقليمي والبرنامج الصاروخي في إطار الخطوات اللاحقة، حسب خسروشاهين. وفي المقابل، يؤكد أن الولايات المتحدة أيضاً ترادوها مخاوف من أنها في حال عملت وفق مبدأ «الخطوة الواحدة»، الذي تطالب به طهران ورفعت العقوبات مرة واحدة بالكامل، أن تفقد قدرتها على المناورة في المفاوضات المستقبلية، و«تفشل مسبقاً في الحصول على ضمانات لازمة من إيران للبدء في مباحثات لتعديل الاتفاق النووي والسياسات الإقليمية بعد إحياء الاتفاق». وعليه، «فالخلافات السياسية قائمة، والطرفان لم يدخلا بعد المسار الفني، لكن الرغبة لإحياء الاتفاق النووي دفعتهما إلى تراجع محدود، كما يقول خسروشاهين، مؤكداً أن «المفاوضات ستكون صعبة وطويلة».

ويشير إلى عوامل يمكن أن تضع عراقيل في دواليب المفاوضات مثل «انعدام الثقة بين طهران وواشنطن والضغوط السياسية الداخلية في الولايات المتحدة واحتدام التنافس السياسي في إيران على أعتاب الانتخابات الرئاسية» المزمع أن تجرى في 18 يونيو/حزيران المقبل، ليؤكد خسروشاهين أن هذه العقبات «من شأنها أن تُدخل المباحثات في مأزق». غير أنه يرى أن الأطراف الوسطية يمكنها تقريب وجهات نظر الطرفين إلى «نقطة تعادل للضغط على الأطراف لتقبل بمشروع الخطوة بخطوة، والضغط على أميركا للقبول بخطوات (إيرانية) أصغر وأكثر إطمئناناً، بدلاً من تعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المائة وحظر تشغيل أجهزة الطرد المركزي المتطورة». فهذا الحل الوسط، وفق خسروشاهين، «يجنّب الطرفين التخلي عن أدواتهما الضاغطة بالكامل، والتخلي عنها بشكل جزئي قبل بناء الثقة».

رفض لمشاركة الرياض

تعليقاً على تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان حول ضرورة مشاركة الرياض في المباحثات النووية مع طهران، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الأثنين، «يؤسفني أنه ليست هناك شجاعة لدى الرياض لبدء الحوار بعيداً عن القوى الدولية، ولا تزال نظرة الرياض نحو عواصم خارج المنطقة». وأضاف أن «السعودية مارست إجراءات مخربة خلال فترة المفاوضات التي ادت الى التوقيع على الاتفاق في 2015.

شرق غرب

الحكومة الفلسطينية تطالب بضمان دولي للاقتراع في القدس

أعلنت الحكومة الفلسطينية، أمس الإثنين، مراسلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية لمطالبتها بإلزام إسرائيل بالسماح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس المحتلة. وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، إن حكومته طلبت من هذه الجهات «التدخل لإلزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة»، معتبراً من جهة أخرى أن تعدد القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية «دليل تعددية».

(العربي الجديد)

العراق: تفجيران يستهدفان رتلين لـ«التحالف»

استهدف تفجيران بعبوتين ناسفتين، أمس الإثنين، رتلين لـ«التحالف الدولي» ضد «داعش»، في محافظتي الديوانية وبابل، جنوبي العراق. وقالت خلية الإعلام الأمني العراقية إن عبوة ناسفة انفجرت برتل لـ«التحالف» قرب مدينة عفك في الديوانية، دون حدوث أضرار بشرية أو مادية، متحدثة عن انفجار عبوة أخرى بإحدى عجلات عربات رتل لـ«التحالف» في بابل، دون وقوع أضرار أيضاً.

(العربي الجديد)

سورية: «قسد» تجدّد الاعتقالات في «الهول»

داهمت مليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أمس الإثنين، مجدداً، مناطق في مخيم الهول بريف الحسكة، شرقي سورية، وذلك بعد يومين من إعلان انتهاء عملياتها في المخيم ضد خلايا «داعش». وداهمت «قسد» القسم السادس المكتظ بالعراقيين في المخيم، واعتقلت 3 أشخاص، فيما أوضحت مصادر أن المداهمة وقعت بعد الحصول على معلومات من معتقلين في وقت سابق.

(العربي الجديد)

ليبيا: مفوضية للمصالحة

أعلن المجلس الرئاسي الليبي، أمس الإثنين، تشكيل مفوضية للمصالحة الوطنية في ليبيا، تلبية لخريطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية أممية. وجاء الإعلان، أمس، بعد لقاء جمع رئيس المجلس محمد المنفي (الصورة)، الخميس الماضي، بخبراء في هذا الشأن في طرابلس، مشدداً على «أهمية المصالحة الوطنية لإعادة السلم المجتمعي ورد حقوق الناس»، ومؤكداً على «التنوع في اختيار أعضاء المفوضية لتضم جميع الكفاءات».

(فرانس برس)

تركيا: اعتقال 10 ادميرالات بتحقيق «بيان مونترو»

اعتقلت السلطات التركية، أمس الإثنين، 10 ادميرالات سابقين، بعدما انتقدت مجموعة تضم أكثر من 100 ضابط بحرية متقاعدين، ليل الأحد - الإثنين، قناة إسطنبول التي تخطط السلطات التركية لشقّها بموازاة مضيق البوسفور. واعتقل المشتبه بهم في إطار تحقيق بخصوص «بيان مونترو» من 103 أميرالا» أطلقته النيابة العامة في أنقرة. وقالت النيابة إن «قوات الأمن أوقفت 10 مشتبه بهم من الشخصيات الموقعة على البيان»، مضيفة أنه تم استدعاء 4 آخرين لمراجعة شرطة أنقرة خلال 3 أيام.

(أسوشييتد برس)

تقرير

ترجيحات بتكليف نتنياهو تشكيل الحكومة الإسرائيلية

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

رجّحت الأوساط الحزبية في إسرائيل، أمس الإثنين، أن يضطر الرئيس الإسرائيلي، رؤوبين ريفلين، إلى الإعلان عن تكليف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وفي حال لم تطرأ أي تغييرات في الساعات الأخيرة، فإنّ من المرجح أن تقف حصيلة الأصوات التي توصي بتشكيل نتنياهو للحكومة عند 52 (نالها بالفعل أمس)، وذلك من أصل 120 عضواً في الكنيست. في موازاة ذلك، رجحت أنباء، أمس، احتمال أن يحصل زعيم حزب «يش عتيد»، يئير لبيد، على توصية 53 عضو كنيست، فيما كان قد ضمن حتى ساعات بعد ظهر أمس أصوات 42 نائباً أوصوا بتكليفه. أما القائمتان العربيتان (القائمة العربية الموحدة والقائمة المشتركة) فامتنعتا عن التوصية بتكليف أيّ من نتنياهو أو لبيد.

وانطلق مراثون التوصيات والمشاورات لتكليف شخصية سياسية من زعماء الأحزاب في الكنيست بتشكيل الحكومة، عند الرئيس الإسرائيلي، أمس، بعد نصف ساعة فقط من مثول نتنياهو أمام المحكمة اللوائية في شارع صلاح الدين، في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، للاستماع للخطاب الأول للمدعية عن النيابة في إسرائيل، ليئات بن اري، بتهم الفساد والرشاوى وخيانة الأمانة العامة، وهو الموقف الذي حاول نتنياهو، على مدار العامين الماضيين، مع جز إسرائيل إلى أربع جولات لانتخابات الكنيست، تفاديه. لكنّ التطورات الداخلية في إسرائيل، وتكرار حالة التعادل والعجز عن تشكيل حكومة مستقرة، على الرغم من إجراء أربع جولات انتخابات من دون حسم واضح فيها، الزمت جميعها نتنياهو، أمس، المثول أمام المحكمة، ليسمع المدعية الرئيسية في محاكمته، وهي تؤكد أمام هيئة المحكمة، توفر أدلة دامغة تدين رئيس الحكومة وزعيم حزب «الليكود» بالتهم الموجهة إليه في ثلاثة ملفات فساد، وأنه استخدم نفوذه وسلطته خلافاً للقانون. ومع بدء المشاورات أمس، مع ممثلي كتلة «الليكود»، اندلعت أول مواجهة بين ممثلي الحزب وبين الرئيس الإسرائيلي، عندما أعلن الأخير أنّه لا يرى لزاماً عليه بالضرورة تكليف زعيم الحزب الأكبر، أو صاحب أكبر عدد من التوصيات، وإنّما ينبغي أن يأخذ في الحسبان قضايا قيمية، خصوصاً في ظلّ لائحة الاتهام الرسمية الموجهة ضد نتنياهو.

استونفت أمس محاكمة نتنياهو في تهم الفساد الموجهة إليه

وأعلن ريفلين، أمس، خلال مشاوراته مع الكتل المختلفة، أنه لا يعتقد بوجود فرصة حقيقية لتشكيل حكومة مستقرة في إسرائيل. وبالتالي فقد لا يُقدم بالضرورة في حال تكليفه أيّاً من المرشحين لتشكيل الحكومة، على منحه مهلة إضافية (من 22 يوماً) تتجاوز المهلة الأولى المحددة بـ28 يوماً، وإن يقفز مباشرة بعد ذلك إلى خيار إعادة مهمة اختيار مرشح لرئاسة الحكومة للكنيست الإسرائيلي، ليختار بدوره أحد أعضاء الكنيست لتشكيل الحكومة، بشرط أن يحصل في هذه الحالة خطياً على تأييد 61 عضواً من أعضاء الكنيست خلال مهلة 21 يوماً، وإلاّ سيتم الإعلان عن الاتجاه لانتخابات خامسة في إسرائيل من دون المماطلة في دورات من تشليسل سموطريتش، أنّ حزبه لن يقبل بأن تعتمد حكومة نتنياهو على دعم من خارج الائتلاف الحكومي من حزب «القائمة العربية الموحدة» برئاسة منصور عباس.

في المقابل، فإنّ سيناريو حصول نفتالي بينت، أو لبيد، على تأييد 61 نائباً في الكنيست لائتلاف حكومي قد يقوده بينت، يواجه هو الآخر صعوبات، خصوصاً أنّ بينت وغدعون ساعر، أعلنا أنهما لن يقبلا بالاعتماد في ائتلاف حكومي بقيادة بينت بين أحزاب المعسكر المناهض للأخير على نفتالي بينت، وحزب «تكفاه حداشاه» بقيادة غدعون ساعر، عن رفضهما الانضواء تحت حكومة برئاسة زعيم المعارضة، وزعيم حزب «يش عتيد»، يئير لبيد.

وفي ظلّ حقيقة حصول نتنياهو على توصية أكبر من لبيد، سيضطر الرئيس الإسرائيلي إلى الإعلان، اليوم الثلاثاء، أو في أقصى حدّ غداً الأربعاء، عن تكليف نتنياهو رسمياً بتشكيل الحكومة، مع التأكيد أنّه لا يعتزم منحه تمديداً إضافياً زيادة عن المهلة الرسمية الأولى، وهي 28 يوماً.

من جهته، سيحاول نتنياهو، بحسب مراقبين، مضاعفة الضغوط على حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، لتأييد حكومة بقيادة نتنياهو نفسه، مقابل منح بينت حقائب وزارية كثيرة، وربما منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة، مع تعهد بتصويت تمام مقاعد حزب «يمينا» داخل لائحة «الليكود» الانتخابية. لكنّ المعضلة الرئيسية التي يواجهها نتنياهو، هي أنّه حتى في حال انتقال حزب «يمينا» إلى جانبه، فإنّ ذلك لن يوفر له تأييد 59 مقعداً فقط ولا يمنحه بالضرورة ثقة الكنيست، خصوصاً بعدما أعلن حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموطريتش، أنّ حزبه لن يقبل موازين القوى الحالية.

وكانت الانتخابات الإسرائيلية الرابعة التي جرت في 23 مارس/آذار الماضي، تمخضت عن فوز المعسكر المؤيد لنتنياهو، ويشمل أحزاب «الليكود» و«شاس» و«يهدوت هتوراة»، وحزب «الصهيونية الدينية»، وذلك بـ52 مقعداً فقط، مقابل أغلبية 61 يعارضون نتنياهو، لكن من دون اتفاق بين أحزاب المعسكر المناهض للأخير على تشكيل الحكومة المقبلة. وجاء ذلك نفتالي بينت، وحزب «تكفاه حداشاه» بقيادة غدعون ساعر، عن رفضهما الانضواء تحت حكومة برئاسة زعيم المعارضة، وزعيم حزب «يش عتيد»، يئير لبيد.

الأمر، يجعل مثل هذا السيناريو غير واقعي، ما يرجح الذهاب إلى انتخابات خامسة، حتى في حال نقل التكليف لتشكيل حكومة جديدة إلى المعسكر المناهض لنتنياهو. وفي مثل هذه الحالة، فإنّ الانتخابات المقبلة قد تجرى في سبتمبر/أيلول المقبل.

إضاءة

رشدي أبو مخ حراً ومهدداً بانتزاع الجنسية

باقة الغربية ـ **العربي الجديد**

عانق الأسير الفلسطيني رشدي صالح أبو مخ (58 عاماً) الحرية، أمس الإثنين، بعد أسر دام 35 عاماً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، إثر إدانته وأفراد مجموعة مؤلفة من أربعة أفراد، باختطاف وقتل جندي إسرائيلي يدعى موشيه تمام، عام 1984. وكان الأسير رشدي، الذي فقد والديه وشقيقة خلال وجوده في السجن، على موعد مع الحرية قبل نحو أسبوعين بعد انقضاء فترة حكمه، إلا أن السلطات الإسرائيلية قررت تمديد فترة سجنه 12 يوماً إضافياً، بذريعة مخالفة سبق أن قد ارتكبها قبل 35 عاماً ولم يسدد قيمتها.

وقال الأسير المحرّر من داخل منزله في باقة الغربية «فرحتي لا توصف، صعب وصفها بكلمات، فرحتي منقوصة، تركت عائلتي في الخلف، إخوتي الأسرى الذين قاموا بوداعي اليوم، هؤلاء إخوة لي وإخوة نضال. ثلاثة أيام وهم يودعونني، 35 سنة وأنا معهم». وأضاف «أريد أن أقول لجميع التنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها السلطة بضرورة إطلاق سراح الأسرى. يوجد مرضى وحالات وضعها صعب. ويوجد إهمال طبي أيضاً». وتابع «من الضروري لفت النظر لوضع الأسرى»، فيما أعرب عن أمله بتجاوز الانقسام قائلاً «أطالب بالوحدة ثم الوحدة، مستحيل أن نكون أقوياء بدون وحدة».

وزار أبو مخ، بعد تحريره مباشرة، والدة رفيقه الأسير المحرر مخلص برغال (أطلق سراحه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2011)، في منزلها بمدينة اللد، قبل وصوله إلى بلدته باقة الغربية في الداخل الفلسطيني المحتل، حيث عمد إلى زيارة ضريح والدته ووالده. وكان استبق ذوو الأسير وصوله بتزيين محيط منزله بصور قدامى الأسرى، والعلم الفلسطيني، فيما استقبله عدد من أهالي باقة الغربية بحفاوة كبيرة لدى وصوله حيث حمل على الأكتاف وسط هتافات «حرية لأسرى الحرية» و«روّح الغالي على الدار».

بدورها، هنّأت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الفلسطينيين «بتحرّر الرفيق القائد الوطني رشدي أبو مخ بعد قضائه 35 عاماً في سجون الاحتلال». وأعربت الجبهة في بيان لها عن «فخرها برفيقها القائد رشدي الذي خاض على مدار 35 عاماً تجربةً اعتقالية، عانى خلالها من شتى أنواع التنكيل والقمع والعزل والإهمال الطبي، ورغم ذلك ظل صامداً وثابتاً كالجبال، مواظباً على مشاركة رفاقه وجموع الأسرى في المعارك النضالية والإضرابات المختلفة ضد إدارة مصلحة السجون وانتهاكاتها المتواصلة».

في غضون ذلك، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية، صباح أمس الإثنين، أن عائلة الجندي الإسرائيلي موشيه تمام، طالبت وزير داخلية الاحتلال، أريه درعي، بسحب الجنسية من الأسير الفلسطيني بعد خروجه للحرية. وقالت وزارة الداخلية الإسرائيلية، في بيان، إن درعي طلب من الجهات الأمنية وجهة نظر بشأن مدى الخطورة التي يمثلها الأسير المحرر كي يتسنى البتّ في مسألة سحب الجنسية منه. وكانت سلطات الاحتلال اعتقلت الأسير رشدي صالح أبو مخ وابن عمه إبراهيم أبو مخ في 24 مارس/آذار عام 1986، فيما اعتقلت باقي أعضاء المجموعة وهما الأسير وليد دقة في 25 مارس، والأسير إبراهيم بيادسة في 28 مارس من العام ذاته. ووجهت سلطات الاحتلال لأفراد المجموعة، وجميعهم من مدينة باقة الغربية في المثلث الداخل الفلسطيني، تهمة اختطاف وقتل الجندي الإسرائيلي موشيه تمام في العام 1984. وفي السياق، قال نادي الأسير الفلسطيني، إنه «وعلى مدار عقود، رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عن الأسير أبو مخ ورفاقه، على الرغم من مرور مجموعة من صفقات التبادل، والإفراجات خلال سنوات أسرهم، وكان آخرها عام 2014، حيث تنكرت للاتفاق الذي جرى ضمن مسار المفاوضات في حينه، وأبقت على اعتقال 30 أسيراً، وهي الصفقة التي عُرفت بالدفعة الرابعة».

وينتمي الأسرى الأربعة إلى مجموعة الأسرى القدامى الذين اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو عام 1993، وكانت جرت محاولات للإفراج عنهم عام 2014 ضمن الدفعة الرابعة عقب التفاهمات التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوساطة أميركية، مع إطلاق مبادرة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين من قبل وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري. لكن حكومة الاحتلال تراجعت عن إطلاق سراح كافة أسرى الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، في إبريل/نيسان عام 2016، خاصة الأسرى القدامى من فلسطينيي الداخل. وكانت إسرائيل وافقت لدى استئناف المفاوضات على إطلاق سراح 104 من الأسرى الفلسطينيين اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو، وذلك على أربع دفعات مقابل التزام الفلسطينيين تعليق أي إجراء للانضمام إلى منظمات دولية بما فيها هيئات قانونية كفيلة بملاحقة إسرائيل.

وبالإفراج عن الأسير أبو مخ، يبقى داخل السجون الإسرائيلية 25 أسيراً من قدامى الأسرى الذين اعتقلوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو. وقضوا في السجون ما لا يقل عن 28 عاماً. ومن هؤلاء 11 أسيراً من أراضي عام 1948، وأقدمهم الأسيران كريم يونس، وماهر يونس المعتقلان منذ عام 1983.

أكد أبو مخ على ضرورة العمل على إطلاق سراح جميع الأسرى (العربي الجديد)

الحدث

لم تقنع رواية السلطة الأردنية كثيرين داخل الأردن وخارجه في ما يتعلق بوضع ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين في الإقامة الجبرية، واعتقال آخرين، خصوصاً أنه لم يتم توقيف أي عنصر عسكري، فيما رفع الأمير حمزة التحدي بوجه الجيش

توقعات بأن تحل قضية الأمير حمزة داخل العائلة الهاشمية (صالح ملكاوي/Getty)

أحداث الأردن

الأمير حمزة يتحدى الجيش: لن أصمّد

دعم الملك

تواصل الدعم الغربي والعربي للملك الأردني، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، اول من امس، إن «الملك عبد الله شريك رئيسي للولايات المتحدة، وهو يحظى بدعمنا الكامل». كما اعلنت روسيا و تركيا والصومال والعراق والجزائر، امس الاثنين، دعمها للاردن.

عمان ـ **العربي الجديد**

ما زال الغموض يكتنف الكثير من تفاصيل الأزمة التي عصفت بالأردن منذ يوم السبت الماضي، مع اتهام ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين، الموضوع قيد الإقامة الجبرية وآخرين ممن تم اعتقالهم، بمحاولة زعزعة أمن البلاد، في ظل تشكيك شخصيات ومسؤولين في الأردن وخارجه بالرواية الرسمية الأردنية، لا سيما مع التأكيد من قبل المسؤولين على عدم وجود أي عسكري متورط في المخطط المزعوم. وفي ما يبدو أنها رسالة تحد عنوانها الأساسي رفض الامتثال لأوامر الجيش، سرّب أمس، الإثنين، تسجيل صوتي للأمير حمزة يعود إلى السبت الماضي ويعلن فيه أنه لن يطيع أوامر الجيش بوقف الاتصالات مع العالم الخارجي بعد وضعه قيد الإقامة الجبرية، لكنه أشار إلى أنه لن يلجأ لتصعيد تحركاته في الوقت الحالي بعد منعه من أي نشاط تشمل ما يسمى بالمعارضة الخارجية، لتوظيفها في التحريض ضد أمن الوطن وتشويه الحقائق». مع العلم أن هذا المصطلح، منذ ظهوره قبل سنوات، لا يعدو عن كونه إشارة إلى مجموعة مؤثرين من الناشطين الإعلاميين والسياسيين ممن يقيمون في أوروبا والولايات المتحدة، يحاولون توظيف مواقع التواصل الاجتماعي، عبر برامجهم المباشرة، للوصول إلى الجمهور الأردني.

وفي السياق، قال الأمين العام للحزب «الديمقراطي الاجتماعي» الأردني، النائب السابق جميل النمري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «المعارضة الأردنية في الخارج يمكن وصفها بأنها منابر خاصة توظف وسائل التواصل الاجتماعي لتمرير أرائها والمعلومات التي تريدها، ولكن لا يمكن وصفها بأنها معارضة ذات هيكل سياسي». ورأى أنه «اصطلح مجازاً تسمية الأشخاص الذين يظهرون على منابر التواصل الاجتماعي ويتحدثون بالشأن السياسي العام معارضة خارجية، والأصح هي منابر استثمرت في ضعف الإعلام المحلي، واستغلت النقص في المكاشفة والشفافية وضعف أداء بعض المؤسسات الدستورية».

أما بخصوص ما ذكره الصفدي في المؤتمر الصحافي عن أن الأجهزة الأمنية رصدت تواصل شخص له ارتباطات بأجهزة أمنية أجنبية مع زوجة الأمير حمزة (بسمة العتوم)، ووضع خدماته تحت تصرفها، وعرض عليها تأمين طائرة فوراً للخروج من الأردن إلى بلد أجنبي، ومن ثم كشف موقع «عمون» الإخباري الأردني أن هذه الشخصية هي الإسرائيلي روي شابوشنيك ووصفه بأنه ضابط سابق في الموساد الإسرائيلي، فإن الأخير عرّف عن نفسه في بيان وجهه إلى وكالة «أسوشييتد برس» وموقع «أكسيوس» الأميركي بأنه رجل أعمال إسرائيلي يقيم في أوروبا، وأنه صديق مقرب من حمزة، إلا أنه نفى تماماً أنه كان يوماً ما ضابطاً في الموساد». وذكر أنه عرض إرسال طائرة لنقل زوجة الأمير حمزة وأبنائها واستضافتهم لديه، مضيفاً أنه قدم العرض «بسبب علاقات صداقة شخصية قوية» بين العائلتين. وفي ظل هذه الأجواء، قال الرئيس السابق لجمعية الأردنية للعلوم السياسية خالد شنيكات لـ«العربي الجديد»، إن «السيناريوهات المطروحة حول مستقبل القضية تعتمد على مجريات التحقيق». وأضاف «من خبرتنا وتاريخ النظام السياسي الأردني، ففي القضايا المشابهة يتم احتواء الأمور من خلال التفاوض، والقبول بتسويات». وتابع «بالنسبة لحمزة فقد تعالج القضية داخل العائلة الهاشمية».

من جهته، رأى اللواء المتقاعد والخبير العسكري فايز الدويري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «إذا كان الهدف من الأحداث الأخيرة إلحاق الضرر بالأمن والاستقرار، فهذا يحتاج إلى دعم دول وقوى إقليمية، وهذا ما يجب أن تكشف عنه التحقيقات وتنشره كما وعدت الحكومة، فاصابع الاتهام تشير إلى جهات عدة لم تفصح الحكومة عنها مباشرة». وأضاف «يبقى السؤال هل الأمير حمزة متورط أم ضحية أوهام تخالجه؟ وفي الحالتين راهن على الحصان الخاسر. لذا أقول إنه رغم خطورة ما حدث، وحسب المعلومات المتاحة، فإنه لا يرقى لمستوى تهديد الأمن الوطني، وتم احتواؤه، والشارع الأردني تجاوزه».

إلى ذلك، أكدت «جماعة الإخوان المسلمين» في بيان، أمس الإثنين، «ضرورة المسارعة لإنجاز مبادرة شاملة تعمل على تفكيك الأزمة الوطنية التي لا تتوقف عند حدود ما حدث في الأيام الأخيرة، وتؤسس لاستقرار حقيقي وتنمية سياسية وتعافٍ اقتصادي، وإطلاق حوار وطني شامل وجاد تشارك فيه كل مكونات الوطن».

دبلوماسيون يقللون من شأن «شائعات» عن محاولة إطاحة الملك

متابعة

قتلى بتجدد العنف القبلي في دارفور

عادت المواجهات القبلية لتستعر في السودان، وتحديداً في ولاية غرب دارفور، غربي البلاد، حيث اوقعت اشتباكات جديدة عشرات الضحايا

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تسعى فيه السلطة الانتقالية في السودان، وحكومة عبد الله حمدوك، إلى إحلال السلام في أرجاء البلاد، لا تزال النزاعات والاشتباكات القبلية تفرض نفسها على المشهد الأمني في السودان، مع مقتل 18 شخصا وجرح 54 آخرين، بتجدد النزاعات القبلية في الأيام الثلاثة الأخيرة في مدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور، وفق ما ذكرت مصادر طبية في المدينة. وذكر بيان صادر عن لجنة الأطباء في ولاية غرب دارفور، أنّ «عجلة العنف دارت مرة أخرى في مدينة الجنينة، منذ مساء السبت الماضي، لتتسع في اليومين الماضيين»، مبيناً أنّ مستشفيات المدينة لا تزال تستقبل مزيداً من الضحايا، ما يرجح تصاعد أعداد الضحايا على مدار الساعة. وتُعد الأحداث الحالية، الثالثة من نوعها في مدينة الجنينة، منذ سقوط نظام الرئيس المعزول عمر البشير في عام 2019، وكانت آخر تلك المواجهات وقعت في منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، وقد سقط فيها أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى. وطبقاً لشهود عيان، فإنّ التوتر ساد مدينة الجنينة خلال الساعات الماضية، وكانت تُسمع باستمرار أصوات الرصاص، وتُرى ألسنة الدخان متصاعدة في عدد من المناطق، فيما أصيبت الحياة داخل المدينة بالشلل التام، وتوقفت وسائل النقل، وأغلقت المحال التجارية أبوابها. وقال عبد الرحمن محمد أحمد، وهو أحد سكان الجنينة، لوكالة «فرانس برس» عبر الهاتف: «اليوم (أمس) الإثنين، استيقظنا على أصوات إطلاق النار بمختلف أنواع الأسلحة، وما زالت الاشتباكات مستمرة وامتدت إلى أغلب أحياء المدينة». من جهته، أوضح الطبيب والمدير الطبي السابق في مستشفى الجنينة الرئيسي في المدينة، صلاح صالح، أنّ «أعمال العنف اندلعت بين قبيلة الرزيقات العربية وقبيلة المساليت في مدينة الجنينة، وذلك بعد مقتل شخصين من المساليت». وتابع، وفق ما نُقلت عنه وكالة «أسوشييتد برس»، أنّ «ملابسات وفاة الشخصين لا تزال مجهولة»، مضيفاً أنّ «العنف امتد بعد ذلك إلى أحياء أخرى من المدينة».

ودان بيان لجنة الأطباء في ولاية غرب دارفور، اعتداءً من نوع آخر على سيارة إسعاف كانت تقلّ عدداً من الكوادر الطبية العاملة في مستشفى الجنينة التعليمي، مساء أول من أمس الأحد. وأوضح بيان اللجنة أن مجموعة مسلحة أطلقت النار على السيارة، ما أدى إلى إصابة السائق، وإرغام الطواقم الطبية على النزول وضربها، حيث أصيب اثنان من اختصاصيي المختبرات الطبية، إضافة إلى أحد أفراد الحراسة، وتم نهب كل مقتنيات المعتدى عليهم. وأشارت اللجنة إلى تعرّض المؤسسات الطبية وسكن الكوادر العاملة فيها، لتهديد مستمر في ظلّ التأمين غير الكافي. وحمّل البيان، السلطات الأمنية ووزارة الصحة، مسؤولية التساهل المتكرر والمستمر في توفير التأمين الكافي والدائم للمؤسسات الطبية وحركة الكوادر، ما يهدد بشكل جدي استمرارية تقديم الخدمات الطبية. ودعت اللجنة، الحكومة، إلى التدخل وفرض هيبة الدولة، وإنهاء حالة الانفلات الأمني في المدينة.

ومن أن إلى آخر، تشهد مناطق عديدة في دارفور اقتتالاً دموياً بين القبائل العربية والأفريقية، ضمن صراعات على الأرض والموارد ومسارات الرعي. ويعاني إقليم دارفور الواقع غرب البلاد من اضطرابات منذ عام 2003، عندما حملت السلاح مجموعات متمردة بحجة تهميش الإقليم سياسياً واقتصادياً، ضد النظام الأسبق برئاسة الرئيس المعزول عمر البشير، والذي ناصرته مجموعات أخرى. وأسفرت الحرب بين القوات الموالية للحكومة وأقليات متمردة عن مقتل حوالى 300 ألف شخص وتشريد أكثر من 2,5 مليون، حسب الأمم المتحدة.

وتراجعت حدة القتال في إقليم دارفور خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولكن الاشتباكات القبلية ظلت مصدر التهديد الرئيسي للأمن في الإقليم. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، أنهت رسمياً بعثة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مهمتها في الإقليم التي بدأتها في عام 2007، وهو ما ترك مخاوف لدى الأهالي من انفلات الوضع. وطالب كثيرون ببقاء البعثة وتمديد مهامها. ويعدّ إحلال الأمن وتحقيق الاستقرار أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة عبد الله حمدوك، خلال مرحلة انتقالية بدأت في 21 أغسطس/ آب 2019، وتستمر 53 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وتحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» والمجموعات المسلحة التي وقعت أخيراً اتفاقات سلام مع الحكومة.

دعوات للحكومة إلى التدخل وإنهاء حالة الانفلات الامني

تصارع القبائل على الأرض والموارد ومسارات الرعي (الشرق شاذلي/فرانس برس)

قضية

تضخّم الحشد الشعبي

ضغوط لإدراج الحكومة 30 ألف عنصر جديد مع رواتبهم

الزم البرلمان العراقي الحكومة بقبول 30 ألف عنصر جديد في «الحشد الشعبي»، ضمن مساومة مارستها بعض كتله لتمرير الموازنة، ما يعيد النقاش حول العدد الفعلي لعناصر «الحشد» وجدواهم

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

في خطوة هي الأولى من نوعها منذ نهاية العام 2017، الذي شهد قبول عناصر جدد في الفصائل العراقية المسلحة المنضوية في إطار «الحشد الشعبي»، مرّر البرلمان العراقي، يوم الأربعاء الماضي، بنداً ضمن موازنة العام 2021، يُلزم الحكومة بقبول 30 ألف عنصر جديد ضمن صفوف «الحشد»، يقول مسؤولون عراقيون لـ«العربي الجديد»، إن معظمهم موزعون على نحو 25 فصيلاً مسلحاً، معظمها حليفة لإيران. وكان تحالف «الفتح» و«دولة القانون» النيابي، قد وضع شرطاً لتمرير الموازنة المالية، وهو قبول التصويت على فقرة ما يعرف بـ«المفسوخة عقودهم»، وهم أفراد الفصائل الذين لا يتلقون رواتب من الدولة مثل باقي أقرانهم. وعلى الرغم من مناشدات سابقة بإعادة الآلاف من عناصر الجيش والشرطة للخدمة، من القوات التي انهارت إبان اجتياح تنظيم «داعش» شمال وغرب البلاد في العام 2014، فضلاً عن توظيف حملة الشهادات العليا، وتوسيع برنامج الرعاية الشهرية للأرامل ومعدومي المعيل، إلا أن البرلمان لم يمرّر الأربعاء أي وظائف أو امتيازات غير تلك المتعلقة بـ«الحشد». ورأى مراقبون أن هذا الإجراء ناجمٌ عن ضغوط ومساومات سياسية، قادتها بعض الكتل البرلمانية.

وكانت أسئلة كثيرة قد طُرحت حول سبب عدم تسجيل من يعرفون بـ«المفسوخة عقودهم» ضمن صفوف «الحشد»، في أعوام سابقة. ومن بين الشبهات أن هؤلاء قد انضموا أخيراً للفصائل المسلحة، أو أنهم باتوا تعويضاً عن العناصر التي قتلت خلال المعارك، فيما ذهبت تفسيرات أخرى إلى أن قسماً من هؤلاء كانوا يقاتلون في سورية، وباتت تصر الفصائل اليوم إثر عودتهم على اعتبارهم مقاتلين في «الحشد الشعبي».

ومع الزيادة الجديدة في منظومة «الحشد الشعبي»، التي تضم 83 فصيلاً مسلحاً، بينها أكثر من 40 فصيلاً «ولائياً»، أي المرتبطين بشكل مباشر بـ«فيلق القدس» الإيراني («عصائب أهل الحق»، «كتائب حزب الله»، «النجباء»، «سيد الشهداء»، ومليشيات أخرى)، يتجاوز عديد عناصر «الحشد الشعبي» إجمالاً عتبة الـ160 ألف عنصر. هذا الأمر أكدته مصادر حكومية، موضحة أن الحكومة طلبت في وقت سابق من هيئة «الحشد» إجراء تدقيق جديد في الأسماء، والتأكد من وجودها فعلياً، بعدما أثار سياسيون عراقيون شكوكاً في الأعداد المعلنة، متهمين قادة الفصائل بتقاضي رواتب عن عناصر غير موجودين سوى على الورق. وكان العدد السابق لعناصر لـ«الحشد الشعبي»، قد بلغ 130 ألف عنصر، بمن فيهم الإداريون ومن يعرفون بـ«الوحدات السائدة» وغيرها، ليصل المجموع مع الزيادة الجديدة إلى أكثر من 160 ألف مسجل رسمياً، برواتب شهري لكل واحد منهم يبلغ مليونا و100 ألف دينار (نحو 800 دولار).

ووفقاً لمسؤول رفيع في حكومة مصطفى الكاظمي، فإن إضافة الـ30 ألف عنصر، جاءت بضغط ومساومة من كتل تحالفي «الفتح» و«دولة القانون»، بمعنى التصويت على الموازنة مقابل تمرير قبول ضمّ هؤلاء لـ«الحشد»، ما يعني «بشكل بديهي، أن هؤلاء تحولوا أيضاً إلى أصوات انتخابية للتحالفين». وأوضح المصدر أن الزيادة الجديدة «ذهبت إلى فصائل عدة رئيسية، أبرزها كتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، والطفوف، والنجباء، والإمام علي، وبدر، وسيد الشهداء، وفصائل أخرى»، مبعداً المسؤولية في ذلك عن حكومة الكاظمي، ومحملاً إياها حصراً «إلى البرلمان الذي مرّرها والزم الحكومة بها ضمن فقرة مضافة إلى مشروع مسودة الموازنة، والتي أضافت نحو 24 مليون دولار كرواتب جديدة تدفع إلى جانب السابقة لعناصر الحشد».

ويعاني العراق أصلاً من أزمة اقتصادية ضربت البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط وتداعيات فيروس كورونا، ما دفع السلطات إلى اتباع سلسلة من الإجراءات، من بينها الإقدام على اقتطاعات في رواتب الموظفين وفرض ضرائب دخل على آخرين، وإلغاء امتيازات مختلفة لشرائح عدة في البلاد. كما فرضت رسوم على بعض الخدمات الصحية التي كانت تقدم مجاناً إلى المواطنين. وبلغت قيمة موازنة العام الحالي، 127 تريليون دينار عراقي (نحو 88 مليار دولار)، بعد خلاف سياسي وجدل دام أكثر من أربعة أشهر، ويعجز يُقدر بـ43 مليار دولار أميركي.

وكان مسؤول الشؤون المالية السابق في «الحشد»، قاسم الزبيدي، قد قتل في العام 2018، على يد مجهولين، بعد بدئه تحقيقاً بأمر من رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في موضوع رواتب مقاتلي «الحشد» الوهمية. وحينها، علّق العبادي على الاغتيال بقوله إن الزبيدي كان قد اتصل به قبل الحادث، ليزوده بمعلومات حول وجود مقاتلين وهميين (في «الحشد»)، وأخبره بعمليات فساد في ما خُصّ توزيع الأموال واستيلاء بعض القيادات عليها.

وتعليقاً على خطوة البرلمان، اعتبر عضو التيار المدني العراقي، أحمد حقي، أن الزيادة تؤكد أن «القرار السياسي والأمني، وحتى المالي، في العراق، ليس في يد الحكومة، بل في يد القوى السياسية التي تتبنى مصالح طهران داخل البلاد». وحذر حقي، في اتصال مع «العربي الجديد»، من أن قبول العناصر الجدد في «الحشد» يعني إمكانية تحول الأمر إلى زيادة سنوية في عديدهم».

من جهته، أوضح عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، جمال كوجر، أن التمرير جاء «برغبة من قبل بعض الكتل البرلمانية»، معتبراً أن ذلك «هو من حقّها»، مقراً في الوقت ذاته بأن «موازنة عام 2021 تقشفية، وخلت من التعيينات والمشاريع التنموية». وتحدث البرلمان العراقي، جمال كوجر، أن التمرير جاء «برغبة من قبل بعض الكتل البرلمانية»، معتبراً أن ذلك «هو من حقّها»، مقراً في الوقت ذاته بأن «موازنة عام 2021 تقشفية، وخلت من التعيينات والمشاريع التنموية». وتحدث كوجر، لـ«العربي الجديد»، عن وجود «عقد كثيرة في موازنة العام الحالي، وبالكاد تمكن البرلمان من تمريرها والتعديل على كثير منّ بنودها من أجل ملاءمة الأوضاع الصعبة في العراق من استمرار لتفشي كورونا وتراجع أسعار النفط».

وأعاد الباحث السياسي العراقي، عبد الله الركابي، التذكير بوجود فائض في الأساس داخل منظومة «الحشد الشعبي» ممن يمكن تصنيفهم بالفضائيين، أي الذين لا وجود لهم إلا في مخيلة قادة الفصائل الذين يتسلمون رواتبهم. وأوضح الركابي السبب، فإن حكومة الكاظمي تضغط اليوم من أجل توطين هذه الرواتب، بحيث تكون عبر المصارف، لمحاصرة ظاهرة الأسماء الوهمية»، لكنه لفت أيضاً إلى وجود قسم آخر من الذين لا يعملون ويتقاضون مع قادة فصائلهم بتقاسم الراتب نصفين، بينهم وبين آخرين يقاتلون في سورية.

أصبح عديد عناصر «الحشد» يتجاوز الـ160 ألفاً

تضغط الحكومة لتوطين رواتب «الحشد» في المصارف

شرق غرب

بوتين يوقع قانوناً للبقاء في السلطة حتى 2036

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الإثنين، قانوناً يسمح له بالترشح لفترتين رئاسيتين إضافيتين عندما تنتهي ولايته الحالية في عام 2024، وذلك بحسب ما أظهرته وثيقة نشرتها وسائل إعلام محلية. ويمهد القانون الطريق أمام بوتين للبقاء في السلطة حتى عام 2036.

(رويترز)

موزامبيق: مقتل عدد كبير من مسلحي «داعش»

أعلن الجيش في موزمبيق أن عدداً «كبيراً» من مسلحي تنظيم «داعش» قتلوا خلال معركة استعادة مدينة بالما التي تعد مركزاً للغاز في أقصى شمال شرق البلاد، وسيطر عليها التنظيم الشهر الماضي. وقال قائد العملية العسكرية لاستعادة المدينة، شونغو فيديغال، أول من أمس الأحد، للصحافيين، إنّ المنطقة «آمنة»، من دون أن يعلن أن الجيش استعاد السيطرة على بالما. وتابع «اعتقد أن عدداً كبيراً من الإرهابيين قتلوا»، مضيفاً أنهم سيوضحون العدد الدقيق لاحقاً.

(فرانس برس)

محتجو ميانمار يتحدون الجيش

نظم متظاهرون في ميانمار احتجاجات في مدن عدة، أمس الإثنين، لا سيما رانغون وماندالاي، تطالب بإعادة حكومة الزعيمة أونغ سان سو تشي، ودعوا إلى تنسيق أكبر بين المعارضين ضد الجيش، بينما قتل شخص في منطقة ساجينغ بوسط البلاد، عندما فرّقت قوات الأمن احتجاجاً. في الأثناء، قدمت بروناي، رئيسة «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (آسيان)، دعمها، أمس، لاجتماع قادة الرابطة لمناقشة التطورات في ميانمار، وقالت إنها طلبت من المسؤولين التحضير لاجتماع الكتلة المؤلفة من عشر دول أعضاء، في جاكرتا.

(رويترز)

قضية

وجهت مصر ما يشبه التحذير الى إثيوبيا، واصفة مفاوضات كينشاسا بشأن سد النهضة بـ«الفرصة الأخيرة» للتوصل إلى اتفاق، فيما دخل جنوب السودان على خط الأزمة، داعماً «حقوق إثيوبيا»

أزمة سدّ النهضة

فرصة أخيرة في كينشاسا... وجنوب السودان يدعم إثيوبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتصاعد التعقيدات المرتبطة بأزمة مياه النيل في ظل تحركات الأيام الماضية، بدءاً من كينشاسا التي استضافت على مدار ثلاثة أيام اجتماعاً برئاسة رئيس الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، وحضور وزراء الخارجية والمياه بكل من مصر والسودان وإثيوبيا، حول سبل استئناف التفاوض على اتفاق تشغيل وملء سد النهضة، مروراً بأديس أبابا التي بدأت فعاليات مختلفة بالتوازي مع استئناف المفاوضات بهدف تجديد الضغط الدبلوماسي والدعائي على مصر، ووصولاً إلى دولة جنوب السودان، الذي شهد مستجداً، ربما يؤدي دوراً سلبياً بالنسبة لمصر والسودان، وإيجابياً بالنسبة لإثيوبيا، على عكس ما كانت تنبئ عنه التطورات في العلاقة بين مصر وجنوب السودان خلال الفترة الماضية.

جوبا تدعم أديس أبابا

وحصلت «العربي الجديد» على بيان صادر من السفارة الإثيوبية في جوبا، ورد فيه أن وزير الري في جنوب السودان مانواا بيتر قال إن بلاده «تدعم حقوق إثيوبيا في الاستفادة بمواردها الطبيعية»، معلناً أنها «سوف توقع على الاتفاق الإطاري لحوض النيل، وستصادق عليه بمجرد انعقاد البرلمان». ويحمل هذا البيان تطوراً كبيراً كانت إثيوبيا في أشد الحاجة إليه، لدعم جهودها الموجهة ضد دولتي المصب، مصر والسودان، لإدخال الاتفاق الإطاري حيز التنفيذ، أولاً ليلغي تحكم دولتي المصب في نصيب الأسد من المياه المتدفقة من دول المنبع، ويلغي عملياً الاتفاقيات السابق إبرامها في 1902 و1959 و1993، ويُحرر دول المنبع من القيود التي كانت تمنعها في الماضي من إقامة السدود والخزانات على نطاق واسع، وثانياً لتكون مقدمة لإجبار الدولتين على محاصصة جديدة لمياه النيل بالتوازي مع التوصل إلى اتفاق سد النهضة. وإذا صادقت دولة جنوب السودان رسمياً على الاتفاق، فسوف يرتفع عدد الدول المصدقة إلى خمس، هي: أوغندا، وإثيوبيا ورواندا عام 2013، وتنزانيا عام 2015، بالإضافة إلى دولتين أخريين أعلنتا نيتهما التصديق برلمانياً على الاتفاق، بعدما وقعتا عليه بالفعل، وهما كينيا وبوروندي. ويحتاج هذا الاتفاق، لدخوله حيز التنفيذ وإيداعه لدى الاتحاد الأفريقي تصديق ست دول فقط. ولطالما عارضت مصر والسودان التوقيع عليه، وحاولت القاهرة تحديداً استخدام المساعدات، بمختلف أنواعها، لإقناع الدول المعنية بعدم التوقيع أو عدم التصديق، لحين الاتفاق الشامل على جميع بنوده، وتعديل البنود المثيرة للجدل، خاصة بعدما وقعت بوروندي، لتزيد من احتمالية دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وغموض موقف الكونغو الديمقراطية، التي لم توقع حتى الآن، رغم إعلانها تأييد الاتفاق.

مساعدات مصرية

وبعد توقيع بوروندي، في مارس/آذار 2011، على الاتفاق، عملت الأجهزة السيادية والدبلوماسية المصرية على إنشاء كيان مؤسسي يتولى المسؤولية الكاملة لإدارة الملف مباشرة على مستوى الدولة، ووضع استراتيجيات للتعاون الثنائي بين مصر وكل دولة على حدة، في مجال الدعم الفني واللوجستي، مع التركيز على تقديم الدعم المناسب لحكومة الكونغو الديمقراطية لتثبيت موقفها بعد التوقيع.

وفي عام 2017 وجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإنشاء صندوق مصري، تديره وزارة الخارجية، بإشراف من المخابرات العامة، لتمويل مشاريع بدول الحوض، وذلك من خلال دمج أو شراكة مع بنك التنمية الأفريقي، مع زيادة التسويق الإعلامي للأنشطة المصرية بدول الحوض بشكل عام، إلى جانب إطلاق مشاريع مشتركة مع دول الحوض الرئيسية، والتركيز على التعاون في الملف التنموي بين مصر وهذه الدول، وإقامة مؤتمرات مشتركة في جميع المجالات، وزيادة المساعدات الطبية والتعليمية، خاصة في ظل جائحة كورونا الحالية.

وعقب توقيع بوروندي، أعلن المتحدث الإقليمي باسم مبادرة حوض النيل، ومقرها عنتيبي بأوغندا، أنه وبموجب القانون الدولي الساري كان لا بد من أن توقع ست من الدول الأطراف على الاتفاقية قبل أن يجري إقرارها في برلماناتها. ومن المتوقع أن تتم المصادقة عليها في جميع البرلمانات الستة، لكن حتى الآن لم يصادق البرلمان البوروندي، الأمر الذي يزيد من أهمية موقف دولة جنوب السودان، الذي نقلته إثيوبيا، ولم تعلنه جوبا رسمياً.

كما سيؤدي هذا الوضع إلى تأزم موقف مصر والسودان المتفقتين على رفض عدد من البنود، والمطالبة بأن تتضمن الاتفاقية في البند 14 ب، الخاص بالأمن المائي، نصاً صريحاً، يضمن عدم المساس بحصة مصر في مياه النيل وحقوقها التاريخية في مياه النيل. وذلك من خلال الإشارة للاتفاقيات التاريخية الموقعة بين القاهرة ودول حوض النيل، وبين مصر والسودان، وأن يتضمن البند رقم 8 من الاتفاق، والخاص بالإخطار المسبق عن أي مشاريع تقوم بها دول أعالي النيل، اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة، وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية، وليس في الملاحق الخاصة بها. كما تطالب مصر إلى جانب السودان بأن يتم تعديل البندين رقم 34 أ و34 ب، بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود ملاحق الاتفاقية بالإجماع وليس بالأغلبية. وفي حالة التمسك بالأغلبية، فيجب أن تشمل الأغلبية دولتي المصب، مصر والسودان، لتجنب عدم انقسام دول حوض النيل، ما بين دول المنابع، التي تمثل الأغلبية، ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية.

> مصادر مصرية: اجتماعات كينشاسا لم تحرك المواقف الإثيوبية
>
> ستطلب إثيوبيا مرحلة جديدة من فعاليات حشد التأييد الدولي

مواطن جنوب سوداني يجمع المياه للشرب في جوبا، مارس 2017 (Getty)

«فشل» اجتماع كينشاسا

ويبدو أن الاتفاق الإطاري، ومطالبة إثيوبيا بالمصاصة الجديدة، كانا حاضرين بقوة في اجتماعات كينشاسا المتعاقبة، على خلفية النقاشات التي تم تفض لشيء حتى مساء أمس، ولم تؤد إلى تحريك المواقف الإثيوبية المتعنتة، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية. وأكدت المصادر أن النقاشات جعلت من شبه المستحيل اتباع آلية الرباعية الدولية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة) المقترحة من السودان ومصر، على أن يقتصر دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي على المراقبة والتسهيل في بعض المواضيع من خلال الخبراء فقط.

وأوضحت المصادر أن إثيوبيا أسهبت من خلال حديث وزير الري سيليشي بيكيلي، خلال اجتماع أمس الأول الأحد، في الحديث عن ضرورة الالتزام بمبدأ «الاستخدام المنصف والمناسب» للموارد المائية المشتركة)، وهو المبدأ الرابع من اتفاق المبادئ حول سد النهضة، المبرم في مارس/آذار 2015، كنوع من الهجوم التكتيكي على المطالبات المصرية السابقة باحترام هذا المبدأ تحديداً. وزعم بيكيلي أن بلاده سوف تستخدم مواردها المائية المشتركة مع مصر والسودان بأسلوب «منصف ومناسب»، مع الأخذ في الاعتبار «جميع العناصر الاسترشادية ذات الصلة المقررة في الاتفاق»، وهي العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية، والسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض، وتأثيرات استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى، والاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية، وعوامل الحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ومدى توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد، ومدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل، وامتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

وأضافت المصادر أن هذا الخطاب يريد الوصول إلى أحقية إثيوبيا في الاستخدام السيادي لسد النهضة، طالما لم تثبت مصر والسودان وقوع ضرر عليهما خلال مراحل الملء التي ستتم في سنوات الرخاء والفيضان الغامر الحالية. وبالتالي فهو يرمي إلى نقل عبء إثبات الضرر على دولتي المصب، وإخلاء ساحة بلاده من المسؤولية، طالما لم يكن لاستخداماتها تأثيرات سلبية.

موقف مصري سوداني موحّد

وذكرت المصادر أن مصر والسودان أبدتا موقفاً موحداً إزاء ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل قبل الملء الثاني، وأنه لم يتم طرح المقترحات التي تم التداول بها الأسبوع الماضي، خلال الاتصالات التي انخرطت فيها الإمارات. ونشرت تفاصيلها «العربي الجديد» في 31 الشهر الماضي. في صورة اتفاق ثلاثي مؤقت، بامتداد فترة الملء الثاني إلى شهرين، كحد أقصى، مع عدم اضطرار الدول الثلاث إلى عقد مفاوضات مطولة جديدة حول قواعد الملء والتشغيل قبل الملء الثاني، ومن ثم تأجيل المفاوضات الأساسية -المستمرة بفشل ذريع منذ 10 سنوات- إلى ما بعد هذه المرحلة من الملء. وسيتبع هذا الأمر عملياً توليد الكهرباء للمرة الأولى، واستكمال النسبة الباقية من الإنشاءات والتركيبات، والتي لا تزيد حالياً عن 20 في المائة، فضلاً عن امتناع الكونغو الديمقراطية، بصفتها رئيس المفاوضات، عن طرح مثل هذه المقترحات.

ووصف وزير الخارجية المصري سامح شكري الجولة التي بدأت في كينشاسا، ومن المتوقع استمرارها لأسابيع، بأنها «الفرصة الأخيرة»، ويجب على جميع الدول اقتناصها من أجل التوصل لاتفاق على ملء وتشغيل سد النهضة خلال الأشهر المقبلة وقبل موسم الفيضان. وأشار إلى أن «مصر تفاوضت على مدار عشر سنوات بإرادة سياسية صادقة، من أجل التوصل لاتفاق يحقق لإثيوبيا أهدافها التنموية ويحفظ في الوقت ذاته حقوق ومصالح دولتي المصب».

> ملء ثانٍ لا يكترث للتحذيرات
>
> اعلنت وزيرة الخارجية السودانية، مريم الصادق المهدي، أمس الأثنين، ان إثيوبيا تمضي لملء سدّ النهضة من جانب واحد للمرة الثانية، على الرغم من تحذيرات الخرطوم من اضرار ذلك. واضافت المهدي، في كلمة لها خلال اجتماع كينشاسا حول أزمة السد، ان ذلك يتم من جانب إثيوبيا «بسبب مواقف شعبوية لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة المدى»، مذكرة بان «الملء الاول للسد (يوليو/ تموز 2020) ادى الى ما يقارب اسبوعا من العطش» في بلادها.

تحرك دبلوماسي إثيوبي

وبالتزامن مع مباحثات كينشاسا، علمت «العربي الجديد» أن وزارة الخارجية الإثيوبية حددت مواعيد خلال الأسبوع الحالي والمقبل لعقد لقاءات عن بعد، بقيادات وزارات الخارجية في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، وقيادات سياسية أميركية ديمقراطية وجمهورية، للتعريف بـ«محددات الموقف الإثيوبي من سد النهضة وحق الشعب الإثيوبي في الاستفادة من موارده الطبيعية»، في مرحلة جديدة من فعاليات حشد التأييد الدولي. ومن المتوقع أن تثير أديس أبابا، خلال هذه الفعاليات، مسألة حقها في التصدي للتهديدات المصرية الأخيرة، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية، قالت إن «القاهرة تتابع التحركات الإثيوبية في هذا السياق، وستردّ عليها بالطريقة المناسبة». ويوم الثلاثاء الماضي، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن «العمل العدائي ضد أي دولة قبيح، وله تأثيرات تمتد لسنوات»، لكنه أضاف في لهجة تصعيدية غير مسبوقة، ملوحاً بالحل العسكري للمرة الأولى: «محدش يقدر ياخد نقطة مياه من مصر، ولو حصل فالمنطقة ستدخل في حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد... ومحدش يتصور إنه بعيد عن قدرة مصر». وأضاف السيسي، في مؤتمر صحافي في قناة السويس، أن ملف المياه يشغل المصريين ويشغله بشدة، وأن القاهرة ماضية في خيار التفاوض بجدية وبصورة تحقق الربح للجميع، وأنها لا تهدد أحداً، ولكن المساس بالمياه بالنسبة لمصر خط أحمر. وبعد ذلك بساعات، نفذت مصر والسودان فعاليات التدريب الجوي المشترك («نسور النيل – 2») بقاعدة مروي الجوية بالسودان، بمشاركة عناصر من القوات الجوية وقوات الصاعقة بكلا البلدين «لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للعناصر المشاركة في التخطيط والتنفيذ لإدارة العمليات الجوية، وقياس مدى جاهزية واستعداد القوات لتنفيذ عمليات مشتركة على الأهداف المختلفة» حسب بيان مصري.

بحث التهديدات المشتركة

بحث رئيس أركان الجيش المصري محمد فريد حجازي (الصورة) مع نظيره السوداني محمد عثمان الحسين، التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية التي تواجه البلدين، على هامش انتهاء فعاليات التدريب الجوي المشترك «نسور النيل-2» في قاعدة مروي الجوية بالسودان. وأفاد بيان الجيش المصري، أمس الأثنين، بأن اللقاء تناول عددا من الموضوعات، بما فيها التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية، والتزامات وبرامج التعاون العسكري.

تحليل

الانتخابات الجزائرية: المقاطعة تكبر والسلطة تتجاهل

تكبر لائحة الأحزاب الجزائرية التي ستقاطع الانتخابات التشريعية المبكرة، وإذا كان للمقاطعين دوافعهم، فإنها لا تبدو مؤثرة على السلطة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

باتت خريطة المشهد الانتخابي في الجزائر أكثر تعقيداً، بعد إعلان جبهة القوى الاشتراكية، أقدم أحزاب المعارضة الجزائرية، قرارها مقاطعة الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل. لكن ولأحقاً، التحق حزب «العمال» الجزائري (يساري) بلائحة المقاطعين، حيث أعلن في 15 مارس/آذار الماضي عدم مشاركته في الانتخابات، بسبب ما اعتبره «عدم توفر قواعد المنافسة النزيهة ونتائجها المحسومة سلفاً».

ثالث حزب جزائري كان أعلن عن قرار المقاطعة هو «الاتحاد من أجل التغيير والرقي»، والذي أعرب في بيان عن رفضه هذه الانتخابات «شكلاً ومضموناً كسابقاتها، لأنها لا يمكن أن تشكل حلاً للأزمة، بل ستزيدها تعقيداً، وهي لا تعد أولوية بالنسبة لأغلبية المواطنين، بل تشكل مناورة من طرف النظام لرسكلة نفسه (إعادة تدوير نفسه) والإبقاء على نفس الممارسات والآليات القديمة، وحتى الوجوه التي شكلت جزءاً من المسؤولية في الأزمة القائمة». كذلك تبرز في لائحة القوى المقاطعة للانتخابات، الحركة الديمقراطية الاجتماعية (الحزب الشيوعي سابقاً)، والذي يتمسك بمواقفه المؤيدة للحراك الشعبي، وكذا حزب الاتحاد الديمقراطي (غير معتمد)، والذي يقوده الناشط البارز في الحراك الشعبي كريم طابو، والذي يطالب بإلغاء الانتخابات وإقرار مرحلة انتقالية.

وبغض النظر عن تبريرات القوى المقاطعة والتي تلتزم بإسناد الحراك الشعبي والمطلب الديمقراطي ورفض المشاركة في إعادة إنتاج مؤسسات النظام، فإن بعض التفسيرات تذهب إلى أن دوافع هذه الأحزاب نحو مقاطعة الانتخابات، لا ترتبط بالضرورة بمناخ العملية الانتخابية، لكونها شاركت سابقاً في انتخابات، وفي ظروف أكثر تعقيداً سياسياً وأمنياً وتشريعياً، بل مرتبطة بطبيعة هذه الأحزاب التي تتمركز كتلتها الناخبة خصوصاً في العاصمة وأطرافها، وفي منطقة القبائل الرافضة بشكل كامل للمسار الانتخابي منذ 2019. وكانت هذه المنطقة سجّلت أدنى نسبة تصويت في استحقاقي التصويت الشعبيين الماضيين (الرئاسي وإستفتاء الدستور) بأقل من واحد في المائة.

ويُشير أستاذ العلوم السياسية، نوري إدريس، تقدير موقف، تعليقاً على أحدث قرار مقاطعة اتخذته «جبهة القوى الاشتراكية»، وصف فيه قرار المقاطعة بأنه «فعل ذكي، لكن هذا يصح فقط إذا كان للحزب فعلاً قواعد نضالية قوية تؤثر في الميدان». وأشار إدريس إلى أن «الحزب المقاطع يحاول التماهي مع توجه عام للمنطقة التي ينتشر فيها تقليدياً (منطقة القبائل)، نحو المقاطعة، للأسباب كثيرة لا يمكن حصرها، بحيث لا يمكن لجبهة القوى الاشتراكية (على سبيل المثال) المشاركة في الانتخابات فيما المنطقة تلوح بمقاطعة بالقوة للانتخابات».

> تحاول أحزاب التماهي مع مناطقها التي تتجه إلى المقاطعة

ويبرز احتمال غياب تمثيلية منطقة القبائل عن البرلمان المقبل، بسبب مقاطعة هذه الأحزاب، كنقطة وحيدة تشكل قلقاً للسياسيين الجزائريين، على الرغم من أن السلطة ستجد نفسها مضطرة لتكرار نفس ما حدث في انتخابات 2002، عندما قاطعت كبرى الأحزاب المتمركزة هناك، «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«جبهة القوى الاشتراكية»، الانتخابات البرلمانية، بسبب مقتل 165 شاباً في أحداث الربيع الأمازيغي، حيث بادرت السلطة إلى احتساب أي عدد من أوراق الناخبين التي لم تتجاوز في بعض البلديات 300 ورقة، وتصعيد نواب مثلوا المنطقة على أساس ذلك.

ويُطرح سؤال جوهري حول مدى تأثير هذه القوى المقاطعة على نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وما إذا كان ارتفاع النسبة، سيشكل إعطاباً للعملية الانتخابية أو المسّ بمصداقية وشرعية المؤسسة البرلمانية التي ستنبثق عنها. إلا أن مجريات الواقع السياسي أثبتت أن خيار المقاطعة، على اتساعه في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور الماضيين، لم يعطل فرض الأمر الواقع، لاسيما بالنسبة للدستور. وعلى هذا الأساس، لا تبدو السلطة السياسية في الجزائر منزعجة من حلقة المقاطعين، وكانت السلطة نجحت في استدراج كتلة من الأحزاب التي كانت قاطعت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019، والاستفتاء على الدستور الجديد في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، إضافة إلى الأقبال الكثيف والقياسي لقوائم المرشحين المستقلين، حيث باتت الطموحات والذاتية جزءاً من العوامل التي ستشجع على عمل حواري كبير في الشارع ومع الناخبين لإقناعهم بالتصويت لصالحهم، ما سيسهم في رفع نسبة المشاركة. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة تعول على كون الانتخابات البرلمانية لها خصوصياتها ورهاناتها السياسية، مقارنة مع الرئاسيات والاستفتاء على الدستور، الأقل اهتماماً من قبل الناخبين.

ويُفهم من تصريحات الرئيس عبد المجيد تبون في المقابلة الصحافية التي بثها التلفزيون الجزائري مساء أول من أمس الأحد، أن نسبة المشاركة لم تعد مهمة للسلطة، أو هاجسا يخص شرعية المؤسسة البرلمانية المنبثقة عنها، حيث قال إن «النتائج ستعدم مهما كانت النسبة المشاركة، لكننا نامل أن تكون مشاركة شعبية قوية، وعلى مواطنينا أن يدركوا أن عدم المشاركة تضعنا أمام حتمية القبول بنتائج التشريعيات كما هي». وقلّل تبون من أهمية المقاطعة الشعبية للانتخابات، معتبراً أن «الأهم بالنسبة لي، في التشريعيات المقبلة، هو تحقيق النزاهة والشفافية التامة... ونحن نريدها أن تكون انتخابات نزيهة».

للانتخابات البرلمانية خصوصياتها ورهاناتها السياسية (Getty)

تقرير

السويداء... سيناريو مكرر في افتعال الأزمات

يواصل النظام السوري سلوكه القديم الهادف إلى تعميق هوّة الخلاف على أساس طائفي بين البدو والدروز في محافظة السويداء، لإبقاء الوضع متوتراً في المحافظة والتحكم فيها

امين العاصي

يصر النظام السوري على إبقاء محافظة السويداء في جنوب البلاد في دائرة التوتر، وكلما بدا أنّ الأوضاع هادئة فيها، يعمد إلى خلق قلاقل ما بين سكان المحافظة ذات الغالبية الدرزية، والبدو القاطنين في بعض الأماكن في ريفها الغربي، المتاخم لمحافظة درعا، على غرار ما جرى في الأيام الأخيرة. واقتحمت قوة أمنية تابعة للنظام، أول من أمس الأحد، قرية أم الرمان في المحافظة، وفق مصادر محلية، أشارت إلى أن امرأة قتلت في هذا الاقتحام وجرح آخرون، وهو ما أدى إلى موجة غضب شعبية تجلّت في قيام أهالي القرية بقطع طرق رئيسية في المحافظة احتجاجاً. وطالب أهالي القرية بمحاسبة المسؤولين عن الحادث، مؤكدين نيّتهم التصعيد في حال عدم تلبية مطلبهم من قبل النظام، الذي يواجه استياءً شعبياً متزايداً في المحافظة، نتيجة سوء الحالة المعيشية والفلتان الأمني والهجمات المتكررة على مزارعهم من قبل البدو.

وعلى صعيد متصل، عُقد السبت الماضي اجتماع بين وفد من ضباط روس ووفد من أهالي بلدة القريّا بريف السويداء، تمخّض عن موافقة وفد القريّا على عودة المهجّرين من عشائر البدو إلى منازلهم غربي البلدة، باستثناء شخصين لـ«تورطهما في الدماء». ووفق شبكات إخبارية محلية، فإنّ «وفد القريّا تحدث عن ضرورة إحلال السلم والاستقرار مع الجوار، وضمان حقوق الجميع، وعودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة الواقعة بين بلدة القريّا ومدينة بصرى الشام، التي كانت قد شهدت اشتباكات دامية خلال العام الماضي». وتضم أراضي بلدة القريا الغربية مجموعة منازل لمواطنين من عشائر البدو، يبلغ عددهم قرابة 35 عائلة، تم تهجيرهم من منازلهم خلال العام الماضي، عقب حوادث دامية وقعت في المنطقة، وانتقلوا إلى مدينة بصرى الشام في ريف درعا الشرقي.

وكانت منطقة القريّا قد شهدت، خلال العام الفائت، اشتباكات بين مجموعات محلية وعناصر من محافظة درعا ينتمون إلى «اللواء الثامن» التابع لـ«الفيلق الخامس» المدعوم من روسيا، أدت إلى مقتل وإصابة العشرات، وتعد بلدة القريا، بالإضافة إلى منطقة نمرة الواقعة جنوبها، بؤرة توتر مستمرة نتيجة وقوعها عند خط التماس بين الفصائل المحلية في السويداء ومجموعات «الفيلق الخامس» المتمركزة في محيط مدينة بصرى الشام، التي تعد أيضاً معقل «الفيلق» في الريف الشرقي من درعا. ولطالما حاول النظام السوري تعميق هوّة الخلاف على أساس طائفي بين البدو والدروز في محافظة السويداء من جهة، وبين الدروز وأهالي محافظة درعا من جهة أخرى.

من جهته، قال الصحافي نورس عزيز، وهو من محافظة السويداء، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا توجد موانع على الإطلاق أمام عودة البدو إلى منازلهم في المحافظة». وأوضح أنّ النظام السوري «قسّم المناطق السورية إدارياً منذ الستينيات من القرن الماضي، على أساس طائفي لتعزيز النزعة الطائفية»، مضيفاً: «كان هناك قرى بسكان السويداء. وحاول النظام، خلال سنوات الثورة السورية، توسيع هوّة الخلاف ما بين البدو والدروز في محافظة السويداء، لإبقائها ضمن دائرة الخطر، لضمان بقاء الدروز على الحياد إزاء ما يجري في البلاد. وانتهج النظام سياسة تخويف الأقليات المذهبية والقومية في سورية، كي لا تنخرط في الحراك الثوري، ولإيهامهم بأنه الحامي الوحيد لهم.

ومنذ تولي حافظ الأسد للسلطة في عام 1970، عمل النظام السوري على تأجيج الخلافات بين البدو والدروز في محافظة السويداء، والتي انفجرت بشكل دام في عام 2000 مع تولي بشار الأسد السلطة خلفاً لأبيه. فقد قتل 20 شخصاً وجرح 200 آخرون في ذاك العام، عقب تعدي بدو من رعاة الأغنام على مزارع وبساتين خاصة في السويداء. وشهدت المحافظة تظاهرات منددة بالأحداث، وهو ما دفع النظام إلى التدخل والقبض على المتورطين من البدو.

ويقطن ضمن الحدود الإدارية لمحافظة السويداء عدة آلاف من البدو الذين لطالما دخلوا في خلافات مع الدروز حول حقوق الرعي وانتهاك حرمة بعض المزارع الخاصة بالدروز، خلال سنوات الثورة السورية. وبالتالي فهو يرمي إلى نقل عبء إثبات الضرر على دولتي المصب، وإخلاء ساحة بلاده من المسؤولية، طالما لم يكن لاستخداماتها تأثيرات سلبية.

> يستغل النظام الخلافات البسيطة بين البدو والدروز لتعميقها

تابعة لمحافظة السويداء ضمها لاحقاً إلى محافظة درعا القريبة على هذا الأساس».

وتابع: «سياسة النظام السوري منذ أكثر من 50 عاماً تعتمد على تعزيز الانتماء الطائفي والمناطقي، مع إبقائه الوضع تحت السيطرة، للتحكم في الأمور وفق مصلحته». واعتبر عزيز أنه «من الطبيعي أن يُبقي النظام ورقة الخلاف بين البدو والدروز بيده، ويلوّح بها كلما احتاج إلى ذلك، ويجب ألا ننسى أنّ هناك متعاونين مع النظام من الجانبين».

سياسة النظام تعتمد على تعزيز الانتماء الطائفي والمناطقي (الور عمرو/فرانس برس)

عقود «يزرع الخلافات بين مكونات المجتمع السوري عموماً، وفي محافظة السويداء خصوصاً، لاختراقها من الداخل». وأضاف: «عملت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، على خلق خلافات بين الدروز وعشائر البدو في المحافظة، إذ أشاع النظام في ذلك الوقت أنّ جزءاً من البدو منتم لجماعة الإخوان المسلمين، وأنّ هذه الجماعة تكنّ حقداً على الدروز لأسباب طائفية». وأشار قرقوط إلى أنّ النظام السوري «حاول خلال سنوات الثورة إيهام الدروز، بأنّ البدو على علاقة بتنظيم داعش، لتعميق الخلاف بين الطرفين»، مؤكداً أنّ الخلافات بين الدروز والبدو «تتمحور فقط حول الرعي لا أكثر ولا أقل، بينما أجهزة الأمن التابعة للنظام، خلقت المشاكل في عام 2000، لتوطيد وجودها في المحافظة». وتابع: «النظام عرّف على وتر الطائفية، وحاول تصوير الخلاف على أنه صراع بين سنّة ودروز، على الرغم من أن واقع الحال مخالف لذلك تماماً».

وأوضح قرقوط أنّ البدو «ينتشرون في أغلب نواحي المحافظة، وهناك اندماج ثقافي كامل بين أهالي السويداء من بدو ودروز، وهو ما كان يزعج النظام»، مشيراً إلى أنّ الأخير وأطرافاً أخرى مثل «حزب الله» والجانب الروسي «تحاول استغلال الخلافات البسيطة لتعميق الخلافات بين البدو والدروز». وأكد قرقوط أنه «حتى اللحظة، لم تنجح هذه الأطراف في دفع الطرفين إلى صدامات دموية، إذ استطاعت الفعاليات الاجتماعية والعشائرية، حصر الخلافات في نطاقات ضيقة للغاية». وأوضح أنه «مع الضعف الذي يعتري النظام السوري حالياً، يحاول حزب الله وإيران من خلال المال، اختراق محافظة السويداء لتخريب العلاقات الاجتماعية بين البدو والدروز»، معتبراً أنه على الرغم من ذلك، «فإن المساعي الإيرانية الواضحة تتجه للفشل، بسبب وعي الطرفين للمخاطر الكبيرة لهذه المساعي».

دعم غربي «ثابت» لكييف

أوكرانيا: اختبار التصعيد الروسي

تراقب الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون التحشيد العسكري الروسي على الحدود مع أوكرانيا، فيما تواصل كييف الضغط واستدعاء الدعم الغربي في مواجهة ما تسميه «العدوان» الروسي

أجرت روسيا مناورات عسكرية على الحدود الشهر الماضي (سيرغي مالغافكو/Getty)

تتبادل روسيا وكلّ من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، منذ أكثر من أسبوع، التحذيرات والتحذيرات المضادة، مع إبداء الغرب مزيداً من القلق حيال التحركات العسكرية الروسية على حدود البلاد الشرقية مع أوكرانيا، فيما تؤكد موسكو أن هذه التحركات غير هجومية، بل تصب في خانة الأمن القومي. من جهتها، يبدو أن كييف تضاعف من جهودها، لزيادة التقارب مع الغرب و«الناتو»، رداً على ما ترى فيه تحشيداً روسياً، وتصعيداً بدأ يترجم بتراجع الوضع الأمني شرق أوكرانيا، حيث قتل أربعة جنود أوكرانيين وجرح آخران، في 26 مارس/آذار الماضي، في معارك مع الانفصاليين الموالين لروسيا في منطقة دونيتسك. ويعد الملف الأوكراني اختباراً مهماً للإدارة الأميركية الجديدة، في إطار احتواء التهديد الروسي، ومواجهة «استفزازات» موسكو، وقد تكون موسكو في صدد زيادة الضغط لمعرفة المدى الذي قد تسلكه واشنطن في هذا المجال، فيما يواصل الاتحاد الأوروبي إبداء الدعم «الثابت» لكييف.

وبعد تحذير روسيا من أن أي تصعيد لـ«الناتو» قد يدمر أوكرانيا، أعاد الكرملين، أمس الإثنين، التأكيد أن التحركات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا، لا تشكل أي خطر لهذا البلد أو لأي طرف آخر، وأن روسيا تقوم بحركات نقل لجنودها داخل البلاد «بالطريقة التي تراها ملائمة». وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيكسوف، إن بلاده تبحث دائماً عن أمنها، وذلك رداً على اتهام أوكرانيا الأسبوع الماضي، روسيا بحشد قوّاتها على حدودها الشماليّة والشرقيّة، وكذلك في شبه جزيرة القرم التي ضمّتها في 2014، كما أبدى «الناتو» قلقه من «التعزيزات» الروسية قرب شرق أوكرانيا.

وجاء تصريح الكرملين أمس، غداة مباحثات هاتفية أجراها وزير خارجية أوكرانيا، دميترو كوليبا، مع وزير خارجيّة الاتّحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أول من أمس الأحد، حيث أكد الأخير دعم الاتحاد «الثابت» لأوكرانيا، معرباً عن قلقه حيال التحركات الروسية الأخيرة. وكتب بوريل على «تويتر»: «نتابع بقلق شديد النشاط العسكري الروسي» عند حدود أوكرانيا، مؤكداً «دعم الاتّحاد الأوروبي الثابت لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها»، وموضحاً أنه سيجتمع مع كوليبا ووزراء خارجية دول الاتّحاد الأوروبي الـ27 في وقت لاحق خلال شهر إبريل/نيسان الحالي. من جهته، أوضح كوليبا أن نظيره الأوروبي وجه له دعوة لحضور اجتماع وزراء خارجية الاتحاد، المزمع عقده في 19 إبريل.

وكانت ألمانيا وفرنسا اللتان تؤدّيان وساطة لنزع فتيل التوتّر بين روسيا وأوكرانيا، قد وجهتا دعوة السبت الماضي إلى «ضبط النفس» و«وقف التصعيد الفوري» بين البلدين، معربتين عن «قلقهما حيال العدد المتزايد لانتهاكات وقف إطلاق النار». وجاء في بيان مشترك صادر عن وزارتَي خارجية البلدين، أن ألمانيا وفرنسا تجددان تأكيدهما «دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها»، وتُعبران عن «قلقهما جرّاء العدد المتزايد لانتهاكات وقف إطلاق النار بعدما استقر الوضع في شرق أوكرانيا منذ يوليو/تموز 2020». ودعت برلين وباريس «الأطراف إلى ضبط النفس والمضي قدمًا في وقف فوري للتصعيد»، مشيرتين إلى أنهما تُتابعان الوضع «بحذر شديد، ولا سيما تحرّكات القوات الروسية». وفي وقت سابق، وعد الرئيس الأميركي جو بايدن كييف بدعم «ثابت» في مواجهة «عدوان» روسيا. وفي

> تصل زيادة عديد القوات الروسية على الحدود إلى 4 آلاف

ما يشبه الرد على إعلان الجيش الروسي يوم الجمعة الماضي عن مناورات عسكرية تهدف إلى محاكاة الدفاع ضدّ هجوم بطائرة مسيّرة في منطقة قرب أوكرانيا، أكد مسؤولون في وزارة الدفاع الأوكرانية السبت، أن بلادهم وبريطانيا ستجريان مناورات مشتركة (مناورات «كوساك مايس») خلال الصيف المقبل، تضم قوات من «الناتو»، بحدود ألف عنصر. وأوضح المسؤولون أن التدريبات المرتقبة «ستختبر التحركات الدفاعية، تليها عملية هجوم، لإعادة ضبط الحدود ووحدة الأراضي للدولة التي تعرضت لعدوان من إحدى الدول الجارة المعادية»، فيما وضعتها بريطانيا في خانة «المناورات الروتينية».

من الجهة الأميركية، وفيما يسود يقين بأن روسيا غير معنية على الإطلاق بـ«سلام دائم» وحقيقي مع أوكرانيا، إلا أن انقساماً يسود داخل الأوساط السياسية، حول المدى الذي من الممكن أن تسلكه موسكو في التصعيد الأخير، والذي بدأ في 26 مارس/آذار الماضي بإطلاق النار على «خط الجبهة» في دونيتسك واستمر يوماً كاملاً. وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن بعض المسؤولين الأميركيين يعتقدون أن روسيا منخرطة على الأرجح في عملية «تخويف»، وهي غير متعطشة لتجديد هجومها. لكن آخرين يبدون قلقاً أكبر، معتبرين أن نوايا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غير واضحة، وأن أي عملية لـ«اختبار» الرئيس الأميركي الجديد، بإمكانها أن تذهب سريعاً نحو التصعيد. هذا الأمر دفع بقائد المنطقة الأوروبية في القوات الأميركية، الجنرال تود والترز، إلى رفع مستوى مراقبة القوات الأميركية، الأسبوع الماضي، للمرة الثانية خلال أيام معدودة، بعدما لم تستجب القوات الروسية للانسحاب من منطقة الحدود مع أوكرانيا. وكان خبراء استراتيجيون قد توقعوا انسحاب القوات الروسية من المنطقة (على بعد 30 ميلاً من الحدود مع أوكرانيا) بعد اختتام تدريبات عسكرية في 23 مارس الماضي. وتصل تقديرات أميركية لعدد الجنود الإضافيين الذين أرسلوا أخيراً إلى المنطقة، إلى 4 آلاف جندي. ورأى الجنرال فريديرك هودجز، مدير مركز تحليل السياسات الأوروبية، أن روسيا غير معنية بالتهدئة، وهي تريد إبقاء أوكرانيا منطقة غير مستقرة بالقدر المستطاع.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)